خلال انطلاق فعاليات مؤتمر الكويت الثاني للشراكة بين القطاعين العام والخاص

خالد مهدي: القطاع الخاص يسهم بـ 25٪ فقط من الناتج المحلي

■ بدر السلمان: التركيز على الاستدامة كأحد أعمدة التخطيط المستقبلي لجميع مشروعات التنمية ■ خليفة الياقوت: نحتاج إلى تطوير التشريعات لمزيد من الدمج بين القطاعين العام والخاص

د.خالد مهدي

م.بدر السلمان

خليفة الياقوت

يوسف المطوع متسلما تكريم «بيتك»

د.خالد مهدي وم.بدر السلمان وخليفة الياقوت في مقدمة الحضور خلال افتتاح المؤتمر (متين غوزال)

لمشاهدة الفيديو

طارق عرابي

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها سياسة أساسية في ركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام في «رؤية الكويت 2035».

وقال مهدي في كلمته أمام مؤتمر الكويت الثاني للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي تنظمه شركة رازن لتنظيم المؤتمرات، تحت شعار «شراكة من أجل التنمية»، والذي يعقد على مدى 3 أيام، ان هذه الشراكة تعد إحدى أهم أدوات التمكين الاقتصادي للقطاع الخاص في التنمية، بالإضافة إلى سياسة التخصيص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وأضاف ان هناك جملة من التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، والتي أضعفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، حيث إنها لا تتجاوز 25٪ وهي أقل كثيرا من المستهدف له من الخطة الإنمائية منذ انطلاقتها في 2010، مبينا أن هيمنة القطاع العام على تشغيل الاقتصاد الوطني مازالت مستقرة عند مستويات عالية مما يشكل تحديا لتحقيق رؤية الكويت، والتي تستهدف قيادة القطاع الخاص للتنمية الاقتصادية.

وأشار مهدي إلى أهمية الدفع بإعادة رسم دور الحكومة وإعادة هيكلة القطاع العام بحيث يكون دور القطاع الحكومي مقتصرا على صنع سياسات التنظيم والرقابة، فيما يتم ترك دور تنشيط الأنشطة للقطاع الخاص.

وبين ان الشراكة بين القطاعين لم تعد سياسة تكميلية للتنمية الاقتصادية فحسب، بل هي سياسة اقتصادية ضرورية وحتمية للنمو الاقتصادي في الكويت، مشيرا في الوقت ذاته إلى ان تعزيز الشراكة بين القطاعين له الكثير من المميزات والمنافع الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال توفير فرص عمل جديدة، ورفع كفاءة الانتاج والتشغيل، وتحقيق قيمة أفضل بالاستثمار، وتمكين نقل التكنولوجيا وتوطينها، وخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ومشاركة المواطنين عبر اكتتابات في شركات الشراكة.

واختتم مهدي كلمته بالقول ان مشاريع الشراكة بين القطاعين اتسمت بالتركيز على مشروعات البنية التحتية، وبالأخص في قطاعات إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والخطوط الأرضية الثابتة، ولكنها لن تقتصر على تلك القطاعات فحسب، بل ستتوسع إلى طرح فرص استثمارية للشراكة في قطاعات أكثر تنوعا في مجال إدارة المرافق والممتلكات والأصول والخدمات، وهو ما تصبو إليه الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين في خطتها الاستراتيجية القادمة.

بدوره، أكد رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. بدر السلمان، على أهمية المؤتمر كونه استقطب العديد من الخبرات المتنوعة والمتخصصة في مختلف قطاعات مشروعات الشراكة، وهي الخبرات التي يمكنها ان تساهم في دعم توجهات الكويت نحو الاعتماد المتزايد على تلك المشروعات في تنفيذ خطط التنمية فيها، مشيرا إلى أن ذلك ليس توجها عالميا فحسب، ولكنه السبيل الأمثل للتنمية المجتمعية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الكبرى وخطط التنمية.

وأضاف: «حرصنا عند اختيار محاور المؤتمر أن نركز على المحاور التي نعلم حاجتنا لها لنستكمل قدرات الدولة والهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص أيضا لتنفيذ مشروعات الشراكة على نحو أفضل، ولا شك أننا بحاجة للاطلاع على تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، ونحن بحاجة أيضا للاستمرار في تعزيز الجوانب الفنية والتشريعية لعقود الشراكة، وكذلك التركيز على الاستدامة كأحد أعمدة التخطيط المستقبلي لجميع مشروعات التنمية لدينا».

ومضى السلمان يقول: أمامنا عمل كبير لإنجازه خلال اليومين القادمين، ونعول عليكم شاكرين لكم كشركات راعية ومؤسسات مشاركة ومتخصصين متمرسين بالجوانب المختلفة لمشروعات الشراكة، كما نتوجه بالشكر إلى الجهات التي دعمت جهودنا في تنظيم المؤتمر، ونخص بالذكر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، آملين أن يسهم المؤتمر بدعم جهود التنمية المستدامة بالكويت في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء.

من جهته، ألقى الشريك المدير في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية المحامي خليفة الياقوت كلمة دعا فيها الى تطوير التشريعات لمزيد من الدمج بين القطاعين العام والخاص، لافتا إلى أن وجود قيادات حكومية في المؤتمر يعكس اهتماما رسميا بدعم الشراكة.

وأشار إلى أن الممارسة أثبتت أننا بحاجة إلى التطوير وتجاوز أخطاء الماضي، لافتا إلى تأخر الكويت في هذا المجال لتشابك دور الكثير من الجهات الرقابية في القانون الحالي، مشددا على الحاجة الماسة الى جعل الشراكة ثقافة مجتمعية يؤمن بها المجتمع، كما تؤمن بها الدولة، لافتا الى انه ورغم التأخير يبقى هذا المؤتمر واحدا من وسائل زرع هذه الثقافة بالمجتمع ويعزز التوجه الحكومي في ها المجال.

البنك شارك في المؤتمر كراع بلاتيني

المطوع: «بيتك» شريك رئيسي وداعم لكل المبادرات التي تحقق التنمية

يوسف المطوع

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في فعاليات «مؤتمر الكويت الثاني للشراكة بين القطاعين العام والخاص»، كراع بلاتيني، في إطار حرصه على دعم المبادرات التي تهدف إلى تنفيذ المشروعات الكبرى تماشيا مع توجهات الدولة وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكويت.

وقال مدير عام الخدمات المصرفية للشركات في «بيتك»، يوسف إبراهيم المطوع، ان مشاركة «بيتك» في هذا المؤتمر تأتي انطلاقا من مكانته الرائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كأكبر بنك في الكويت وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم بحجم أصول تبلغ نحو 36,9 مليار دينار، وكذلك قيمة رأسمالية سوقية هي الأكبر على مستوى كل شركات القطاع الخاص بقيمة تبلغ نحو 11 مليار دينار.

وأكد المطوع خلال كلمته في افتتاح فعاليات المؤتمر التزام «بيتك» بدوره الرائد في دعم وتمويل المشاريع الحكومية التنموية، وتقديم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية والتمويلية التي تخدم قطاعات حيوية مختلفة، بما فيها الطاقة والماء والكهرباء والبنية التحتية وغيرها.

وأضاف ان «بيتك» يدير محفظة ائتمانية تتميز بأعلى مستويات جودة الأصول، كما اتخذ عددا من المبادرات لتعزيز علاقته بالعملاء، مما كان له أثر فعال في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق رسالة «بيتك» في خلق بيئة استثمارية مناسبة.

وأشار إلى ان «بيتك» يضطلع بدور بارز في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تقديرا لأهمية دورها في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للشباب، بالإضافة إلى تميزه في المساهمة في العديد من الصفقات التمويلية الضخمة.

ولفت المطوع إلى مواصلة الدور الاقتصادي والوطني لـ«بيتك» المساهمة في دعم جهود التنمية، وقيادة التمويل الإسلامي والمساهمة في طرح المنتجات والخدمات المبتكرة بما يعزز دور «بيتك» في تنفيذ الرؤى الاقتصادية، وتوفير الدعم للنمو والاستدامة بما يتمتع به من قدرة على تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز دور التمويل الأخضر ومراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وأكد على أهمية تضافر الجهود لتعزيز تعاون قطاعي الإنتاج بالدولة، القطاع العام والقطاع الخاص، في تنفيذ مشروعات الشراكة التي تعتبر محورية في نجاح خطة التنمية، مشددا على التزام «بيتك» بأن يكون شريكا رئيسيا وداعما لكل المبادرات التي تهدف إلى التنمية والازدهار.

في الختام، أعرب المطوع عن أمله بأن تكون نتائج المؤتمر مثمرة وتنعكس على الواقع الاقتصادي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يخدم جهود التنمية في مختلف المجالات.

البنوك الكويتية شهدت أقوى معدل نمو ربع سنوي بين دول «التعاون» بـ 41,3٪

13,4 مليار دولار أرباح البنوك الخليجية بالربع الأول.. بنمو 17٪

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، إن صافي أرباح البنوك المدرجة في البورصات الخليجية بلغ مستوى قياسيا جديدا من الارتفاع في الربع الأول من 2023، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى النمو القوي لإيرادات غير الفوائد، وهو الأمر الذي ساهم في تعويض تراجع إيرادات الفوائد في قطر والكويت، وشهدت البنوك الكويتية أقوى معدل نمو ربع سنوي بنسبة 41,3٪ على خلفية ارتفاع إيرادات غير الفوائد لبيت التمويل الكويتي (بيتك).

وبالإضافة إلى ذلك، ساهم انخفاض المخصصات التي استقطعتها البنوك الخليجية في تعزيز صافي الربح خلال هذا الربع، ونتيجة لذلك، شهد صافي الربح أعلى معدل نمو ربع سنوي منذ الجائحة، مرتفعا بنسبة 17٪ ليصل إلى 13,4 مليار دولار في الربع الأول من 2023، مقابل 11,5 مليار دولار في الربع الرابع من 2022.

وأشار التقرير إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد على أساس ربع سنوي للمرة الأولى منذ خمس فترات ربع سنوية خلال الربع الأول من 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الانخفاض الذي سجلته البنوك المدرجة في قطر والكويت، فيما سجلت البنوك المدرجة في الإمارات نموا بنسبة 1,2٪، بينما استقر معدل النمو بالنسبة للبنوك المدرجة في البورصة السعودية.

من جهة أخرى، ارتفعت إيرادات غير الفوائد بنسبة 17,2٪ خلال الربع في ظل النمو الملحوظ الذي شمل كل البورصات الخليجية باستثناء البحرين، حيث سجلت البنوك الكويتية والسعودية والقطرية نموا قويا ثنائي الرقم في إيرادات غير الفوائد خلال الربع.

واتخذت المخصصات اتجاهات متباينة خلال هذا الربع، إلا أن إجمالي المخصصات انخفض بنسبة 6,2٪ على أساس ربع سنوي ليصل إلى 3,1 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2023 مقابل 3,3 مليارات دولار في الربع الرابع من العام 2022.

ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية للانخفاض الحاد الذي شهدته المخصصات التي استقطعتها البنوك المدرجة في بورصات الإمارات وقطر وعمان، وهو الأمر الذي قابله ارتفاع المخصصات التي احتجزتها البنوك في الكويت والسعودية والبحرين.

كما استمر نمو إجمالي قيمة القروض في دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الربع على الرغم من أن الاتجاهات ظلت مختلطة على مستوى كل دولة على حدة، إذ تخطى النمو الذي سجلته ثلاثة من أصل ستة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الانخفاض الذي شهدته الدول المتبقية.

وانخفض نمو إجمالي القروض على أساس ربع سنوي إلى أدنى مستوياته المسجلة في خمس فترات ربع سنوية بنسبة 1,2٪ ليصل إلى 1,9 تريليون دولار بنهاية الربع الأول من العام 2023، وكان نمو صافي القروض أفضل قليلا بنسبة 1,7٪، إذ وصل إلى 1,8 تريليون دولار.

ومن جهة أخرى، وصل نمو ودائع العملاء إلى أعلى مستوياته في ثلاث فترات ربع سنوية بنسبة 2,9٪، إذ بلغ 2,3 تريليون دولار بنهاية الربع الأول من العام 2023. وظلت الاتجاهات متباينة مرة أخرى عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

ونتج عن الأثر الصافي لنمو ودائع العملاء بوتيرة أقوى من معدلات الإقراض انخفاض نسبة القروض إلى الودائع على مستوى قطاع البنوك الخليجية، والتي وصلت إلى 78,5٪، فيما يعد أحد أدنى المستويات المسجلة في عدة فترات ربع سنوية.

ارتفاع الإيرادات لمستوى قياسي

سجل إجمالي إيرادات البنوك الخليجية نموا جيدا مقارنة بالربع السابق بنسبة 3,9٪ في الربع الأول من العام 2023 ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 29,1 مليار دولار مقابل 28,0 مليار دولار في الربع الرابع من العام 2022.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء الالكتروني
www.alanba.com.kw

خلال مايو الماضي بـ 7,8 مليارات دولار

أميركا: 3 حالات تخلف عن سداد للقروض

ارتفعت حالات التخلف عن سداد القروض عالية المخاطر في الولايات المتحدة، والتي تبلغ قيمتها 1,4 تريليون دولار بشكل حاد هذا العام على إثر ارتفاع أسعار الفائدة.

ومنحت هذه القروض لجهات لا تتمتع بتصنيف ائتماني جيد في الولايات المتحدة وتعد مصدرا مهما لتمويل العديد من الشركات. وتجاوز إجمالي حالات التخلف عن السداد هذا العام، عامي 2021 و2022 مجتمعين، وكانت هناك 18 حالة تخلف عن سداد الديون منذ بداية العام ونهاية مايو بإجمالي بلغ 21 مليار دولار، وفقا لبيانات «غولدمان ساكس».

وشهد شهر مايو وحده 3 حالات تخلف عن السداد بلغ مجموعها 7,8 مليارات دولار، وهو أعلى مبلغ منذ أزمة كورونا قبل ثلاث سنوات، وتوقع محللو البنوك ووكالات التصنيف أن ترتفع حالات التخلف عن السداد أكثر مع الإبقاء على أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول.

سهم «آبل» يواصل التحليق.. وقيمة الشركة تلامس 3 تريليونات دولار

أغلقت أسهم شركة «آبل» لأول مرة عند أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ أكثر من عام، وارتفعت الأسهم 1,6٪ لتنهي جلسة الاثنين الماضي عند 183,79 دولارا.

ويعد هذا أول مرة تغلق فيها الأسهم عند مستوى قياسي جديد منذ يناير 2022، على الرغم من أنها سجلت رقما قياسيا خلال يوم إطلاق نضارة الواقع المختلط «Vision Pro» الأسبوع الماضي. وبإضافة مكاسب أمس، فإن سهم آبل قد ارتفع بنسبة 41٪ منذ بداية العام، مقارنة بمكاسب بنسبة 35٪ لمؤشر ناسداك 100. وغالبا ما كان السهم مفضلا للمستثمرين بغض النظر عن ظروف السوق، حيث كان ينظر إليه على أنه ملاذ آمن وسط الاضطرابات في القطاع المصرفي في وقت سابق من هذا العام، مع اقتناع المستثمرين بقوة ميزانيتها العمومية، وعائد رأس المال، وتدفقات الإيرادات الدائمة كإيجابيات، في حين فاقت نتائج آبل الأخيرة التوقعات وخففت المخاوف بشأن آفاق نموها. بالإضافة إلى ذلك، كان المستثمرون متفائلين بشأن خطط الشركة لتوسيع وتنشيط سلسلة البيع بالتجزئة.

وتعد «آبل» هي صاحبة الوزن النسبي الأكبر في مؤشر «S&P 500»، إذ تمثل 7,5٪ من المؤشر، وبات السهم على مسافة قريبة من تحقيق تقييم تاريخي قدره 3 تريليونات دولار، حيث تبلغ القيمة السوقية الحالية للشركة 2,89 تريليون دولار.